

Publication	Al Mal
Date	February 20, 2017
Circulation	140,000
Country	Egypt
Article Type	Government News
Headline	50 companies ask for amendments to health insurance supply prices
Page	Front Page
Reporter	Sherif Omer

بمناقضة طرحت في مارس.. وحسمت بعد «التعويم»

## 50 شركة تطلب تعديل أسعار التوريد لـ «التأمين الصحي»

كتب - شريف عمر:

تقدمت نحو 50 شركة مستلزمات طبية - كانت قد فازت بمناقضة توريد مستلزمات لمستشفيات التأمين الصحي منذ عدة أشهر-، بطلب لوزارة الصحة وهيئة التأمين الصحي، لتعديل أسعار التوريد. وأكدت مصادر مقربة من الشركات، أن المناقضة عقدت في مارس 2016، وقت أن كان سعر الدولار 8.88 جنيه، وتم إعلان النتيجة وفرض المطاريف. خلال النصف الثاني من نوفمبر الماضي، بعد تحرير سعر الصرف، وارتفاع الدولار إلى ما يقرب من 18 جنيه حتى يناير الماضي، وبالتالي أصبحت جميع الأسعار المتعاقد عليها غير عادلة، ولا تغطي تكاليف الإنتاج. وأضافت المصادر في تصريحات خاصة لـ«المال»: عقدنا اجتماعاً مطلع فبراير الحالي مع لجنة انتدبتها وزارة الصحة، برئاسة أبوبكر المكاوي، نائب رئيس هيئة التأمين الصحي، لبحث إمكانية تعديل الأسعار، وتم تقديم عدة مقترحات للتعديل، منها زيادتها طبقاً لمتوسط التغير في أسعار المواد الخام، خلال الفترة من مارس إلى نوفمبر الماضيين، أو الاستناد لأسعار آخر

مناقضة محدودة، أقرتها الوزارة مؤخراً.

كانت وزارة الصحة قد طرحت المناقضة

بهدف تأمين المستلزمات الطبية والعلاجية،

مثل مواد التعقيم، والسرنجات، والقفازات

الطبية، والخيوط المستخدمة في العمليات

الجراحية، والشاش الطبي، لـ 40 مستشفى

تأمين صحي.

وأشارت المصادر إلى أن الاقتراحات

يجري دراستها من جانب مسئولى وزارة

الصحة، تمهيداً لاتخاذ قرار نهائى بشأنها،

ومن المنتظر عقد اجتماع خلال الأسبوع

الحالى لاستكمال المباحثات.

وأوضحت المصادر أن الشركات تستد

في مطالبتها، على قرار رئاسة الوزراء،

المصدر فى 2 ديسمبر الماضى، بإلزام

جميع الوزارات والهيئات الحكومية، بالتزام

والتوريدات، بناءً على تغير سعر الصرف.

كما أوضحت أنه تم عقد اجتماع نهاية الأسبوع قبل الماضى، لشمية

المستلزمات الطبية، باتحاد الغرف التجارية، برئاسة على شكرى، نائب رئيس

الاتحاد، وبحضور محمد إسماعيل عيد، رئيس الشمية، وانتهى الاجتماع

بالموصية بمساندة الشركات فى رفع أسعار التوريدات، بجانب المطالبة

بمقايبة رئيس الوزراء شريف إسماعيل، لبحث الأزمة.

وشددت المصادر على صعوبة الالتزام بالمناقضة، حال عدم رفع الأسعار،

واستشهدت على ذلك بارتفاع سعر السرنجة من 25 إلى 40 قرشاً مؤخراً،

بسبب زيادة تكلفة المواد الخام المستوردة، ما يعيق التوريد بسعر أقل من

25 قرشاً.

وتابعت المصادر قائلة إن الشركات قد تلجأ فى النهاية لعدم التوريد، وخسارة

150 ألف جنيه فقط، تمثل مبلغ خطاب الضمان للمشاركة بالمناقضة.